Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2017/WG.1/WP.5
26 April 2017
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

ورقة مفاهيمية

المنتدى العربي للتنمية المستدامة: الجلسة العامة السادسة

بناء مجتمعات مزدهرة من خلال إرساء السلام والاستقرار

الأمم المتحدة
بيروت، 2017

17-00264

مقدمة

خطة التنمية المستدامة لعام 2030 هي خطة تحويلية، نطاقها شامل، وهدفها الطموح هو عدم إغفال أحد والوصول أولاً إلى من هم الأشد تخلفاً عن ركب التنمية. وتصبو الخطة إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله، وتحقيق الازدهار المشترك، وحماية الناس وكوكب الأرض. إلا أن تلبية هذه التطلعات مهمة شاقة في المنطقة العربية التي تتوالى فيها الصراعات والأزمات المتمادية والناجمة عن عوامل داخلية سياسية واقتصادية واجتماعية، ناهيك عما تشهده المنطقة من احتلال تفرضه جهات خارجية. كلها عوامل أفرزت حواجز عاتية دون التنمية، وتسببت بموجات نزوح كاسحة وطويلة الأمد. وظواهر تغيُّر المناخ والتعرض للمخاطر البيئية تزيد هذه التحديات سوءاً، من هنا الحاجة إلى استجابة شاملة للتخفيف من آثار الصراعات والأزمات وإلى بذل جهود حثيثة لمعالجة أسبابها الجذرية وتعزيز منعة البلدان في التصدي لها على المدى البعيد.

أهداف الجلسة

تنص خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في ديباجتها على أنه "لا سبيل إلى تحقيق التنمية المستدامة دون سلام، ولا إلى إرساء السلام دون تنمية مستدامة". عبارات يتردد صداها في واقع المنطقة العربية حيث التحديات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية تشعل فتيل الصراعات وعدم الاستقرار والعنف، ما يفاقم بدوره تلك التحديات ويقوّض آفاق التنمية المستدامة بجميع أبعادها.

تتخلل هذه الجلسة مناقشة الخطوات الرامية إلى تخفيف الأضرار الآنية والبعيدة المدى للصراعات، التي تلحق بالأفراد والمجتمعات والمؤسسات وبالنُظم الاقتصادية والبيئية. وستركز المناقشة على سُبل تعزيز منعة البلدان على المدى البعيد لمعالجة الدوافع الكامنة وراء الصراعات والعنف. ولا بد من اتباع نهج متماسك وفعال لكسر هذه الحلقة المفرغة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما تسلط هذه الجلسة الضوء على التحديات الهيكلية الناجمة عن غياب الفرص الاقتصادية للشباب والشابات، واللامساواة والإقصاء، وثغرات الحوكمة والمساءلة، وما تتعرض له المنطقة من ضغوط ومخاطر متعلقة بنقص الموارد الطبيعية وتغيُّر المناخ. وتُبرز هذه التحديات مدى أهمية تحقيق الأهداف 1 و2 و5 و8 و10 و13 و16 من أهداف التنمية المستدامة، تمهيداً لاتخاذ خطوات تحفيزية.

معلومات أساسية

شهدت المنطقة العربية، التي لا يتجاوز عدد سكانها نسبة 5 في المائة من سكان العالم، 17 في المائة من مجمل صراعات العالم بين عامَي 1948 و2014[1]. وفي عام 2015، بلغت حصة المنطقة من الصراعات المستعرة في العالم نسبة 30 في المائة[2]. والنزاعات اتخذت شكل أعمال قتالية وإرهابية متقطعة ومحدودة في عدد من البلدان العربية، أو شكل نزاعات شاملة واسعة الانتشار وطويلة الأمد على النحو الذي تشهده ليبيا والصومال وسوريا واليمن. و136 مليون فرداً أي 37.5 في المائة من سكان المنطقة العربية يعيشون في بلدان تطالها الحروب بمستويات متفاوتة[3]. وقد واصل التطرف العنيف انتشاره بفعل الصراعات الحالية التي أسهم بدوره في تأجيجها.

1 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016، تقرير التنمية الإنسانية العربية.

2 المرجع نفسه.

3 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، شعبة القضايا الناشئة والنزاعات (ECRI)، مذكرة معلومات أساسية للجلسة.

وأدت الصراعات إلى موجات غير مسبوقة من النزوح السكاني داخل البلدان المتضررة وعبر الحدود باتجاه البلدان المجاورة وما بعدها. وفي عام 2015، تشرّد من المنطقة العربية خُمسا مجموع اللاجئين والنازحين وطالبي اللجوء وغيرهم من السكان موضع الاهتمام في العالم. واستضافت المنطقة العربية بأسرها 34 في المائة من سكان العالم المشردين قسراً[4].

وتشرّد 51 في المائة من السكان داخل الجمهورية العربية السورية. ومنذ شهر آذار/مارس 2015، تشرّد أكثر من 3 ملايين نسمة داخل اليمن[5]، وعدد متساوٍ من السكان داخل العراق[6]، وأكثر من 10 في المائة من السكان في الصومال. وأرغم أكثر من 5 ملايين سوري على اللجوء إلى الأردن، وتركيا، والعراق، ولبنان، ومصر، وهذه أكبر موجة لجوء يشهدها العالم تحت ولاية الأمم المتحدة. وعدد أكبر من السكان السوريين التمس اللجوء إلى أوروبا. ويأوي الأردن ولبنان أكبر عدد من اللاجئين السوريين في المنطقة، حيث يشكل السوريون نسبة 10 في المائة و25 في المائة من مجموع سكان البلدين على التوالي، إلى جانب الجماعات الفلسطينية التي لجأت إلى البلدين منذ فترة طويلة.

الفقر

ظلت الصراعات من أبرز العوامل المؤثرة على الدخل والفقر البشري في جميع أنحاء المنطقة. فقد حالت الصراعات دون الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والمياه وغيرها من الخدمات الحيوية، وألحقت الضرر بالبنية الأساسية وبالموارد والنُظم البيئية المنتجة، تاركة آثاراً مدمرة على سُبل معيشة الملايين من الناس. ونتيجة للصراع في اليمن، بلغ عدد الأفراد المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية 18.8 مليون نسمة[7]. وتشير تقديرات خطة الاستجابة الإنسانية للعراق لعام 2017 إلى أن 11 مليون نسمة بحاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية، من بينهم أكثر من 5 ملايين طفل. وفي الجمهورية العربية السورية، يحتاج 13.5 مليون نسمة إلى المساعدة الإنسانية، من بينهم 4.9 مليون نسمة من المحتاجين المحتجزين في المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها[8]. كما يُقدَّر عدد الذين يعيشون في الفقر بأكثر من 80 في المائة من السكان[9].

وفي فلسطين، لا يزال الاحتلال الإسرائيلي المتمادي يتسبب بارتفاع في مستويات الفقر والبطالة. كما أدت موجات التشريد الناجمة عن الصراعات إلى تفاقم الفقر لدى المجتمعات المضيفة التي تعاني أصلاً من الهشاشة. فقلة فرص العمل وسُبل العيش، والنقص في الموارد، وعدم كفاية البنية الأساسية، وسوء الظروف المعيشية في هذه المجتمعات قد أضعفت سريعاً منعة سكانها. ويتعرض اللاجئون لمخاطر محددة منها خسارة الحقوق ورأس المال الاجتماعي والأصول إلى جانب الضغط النفسي، ما يضعف قدرتهم على الاستفادة من سُبل العيش والفرص الأخرى، فيقعون فريسة حلقات الفقر المتوارث عبر الأجيال. وفي لبنان، تصل نسبة أطفال

4 UNHCR, 2016, Global Trends: Forced Displacement in 2015.

5 http://reliefweb.int/report/yemen/yemen-humanitarian-response-plan-january-december-2017.

6 http://reliefweb.int/report/iraq/iraq-2017-humanitarian-response-plan-advance-executive-summary.

7 http://reliefweb.int/report/yemen/yemen-humanitarian-response-plan-january-december-2017.

8 https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/whole-of-syria/document/2017-humanitarian-needs-overview-syrian-arab-republic.

9 تشير تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات إلى أن البطالة تطال أكثر من 60 في المائة من اليد العاملة (أي حوالي 3.5 مليون شخص)، وأن حوالى 3 ملايين شخص فقدوا عملهم نتيجة للصراع. كما تشير تقديرات المركز إلى أن معدل الفقر الإجمالي بلغ 83 في المائة في عام 2014 (مقارنة بنسبة 12.4 في المائة في عام 2007).

اللاجئين السوريين العاملين إلى 10 في المائة[10]. وفي الأردن، صرّحت نسبة 47 في المائة من أسر اللاجئين في عام 2015 عن اعتمادها الجزئي أو الكامل على دخل الأطفال الذين يعملون بمعظمهم ستة أو سبعة أيام في الأسبوع[11].

وتقضي الصراعات على رأس المال البشري للأفراد المتضررين في مختلف مراحل حياتهم، وتضيّق آفاق الازدهار والاستقرار في المنطقة برمتها. ويُضطر الأطفال المتأثرون بالصراع إلى تعليق دروسهم، ما يحول دون اكتسابهم المهارات اللازمة التي تخوّلهم بلوغ كامل طاقتهم في كسب لقمة العيش. ويبلغ عدد الأطفال المتسربين من المدرسة داخل الجمهورية العربية السورية 2.1 مليون طفل، و500,000 طفل معرّضون لخطر التسرب. وتشير التقديرات إلى أن مجموع الخسائر الاقتصادية الناجمة عن التسرب بلغ 10.67 مليار دولار، ما يساوي حوالي 17.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي السوري لعام 2010[12]. والحرمان من التعليم إلى جانب نقص فرص العمل وسُبل العيش، يلحقان بالشباب والشابات في المناطق المتأثرة بالصراع، ومن بينهم الموجات الساحقة من اللاجئين الشباب، أضراراً مدمّرة تؤجج مشاعر الإحباط والإقصاء، وتتوعد بإشعال فتيل المزيد من الصراعات والعنف، بما في ذلك التطرف العنيف[13].

عدم المساواة بين الجنسين

أدت الصراعات وأزمات التشريد إلى تعميق الهوة بين الجنسين، وفاقمت تهميش المرأة وتعرضها للمخاطر، بما فيها العنف. كما قيّدت الصراعات حرية تنقل النساء والفتيات، وحالت دون وصولهنّ إلى الخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية. وتواجه اللاجئات تحديات خاصة. ويتزايد الإبلاغ عن حالات العنف الجنسي مثل الاغتصاب والزواج القسري في الجمهورية العربية السورية والعراق واليمن، وغيرها من البلدان المتأثرة بالصراع[14].

الآثار الاقتصادية

مع أن الأثر الاقتصادي للصراعات والعنف وأزمات التشريد المتمادية والواسعة النطاق لم يحظ بقدر كافٍ من التوثيق، كان وقعه ملحوظاً وطال البلدان المجاورة والمنطقة كلها. ففي الجمهورية العربية السورية، أشارت التقديرات إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي[15] في عام 2015 كان أقل بحوالى 45 في المائة مما يمكن أن يسجله في غياب الصراع[16]. وقُدّرَت هذه الخسارة بحوالى 23 في المائة في لبنان وبحوالى 8 في المائة في الأردن. أما خسارة اليمن، فقُدرَت بنسبة تتراوح بين 25 و35 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي

10 World Food Program, UNHCR, and UNICEF, "Vulnerability Assessment of Syrian Refugees in Lebanon: 2015 Report," World Food Program, December 2015, http://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/ena/wfp280798.pdf.

11 Small Hands Heavy Burden؛Save the Children and UNICEF: 2015 .

12 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2015. خطة الاستجابة الإنسانية للجمهورية العربية السورية لعام 2016.

13 أنظر مثلاً، "النزاعات المتمادية وأثرها على التنمية في المنطقة العربية: اتجاهات وتداعيات أثناء النزاعات، العدد 4" (الإسكوا، 2015)، حيث تظهر العلاقة الهامة بين البطالة ونقص الفرص للشباب وازدياد حدة الصراع في المنطقة العربية.

14 OXFAM GB, 2016, Factsheet: Women, Peace and Security in the Middle East and North Africa region, http://iknowpolitics.org/sites/default/files/oxfaen-peam_womce-and-security-in-the-middle-east-and-north-africa-region-factsheet.pdf.

15 الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد من السكان، بما في ذلك العدد الصافي للاجئين.

16 Frontier Economics and World Vision International, 2016 – The cost of conflict for children: Five years of the Syria Crisis March 2016, http://www.wvi.org/sites/default/files/The%20Cost%20of%20Conflict%20for%20Children%20report%20-%20online%20version.pdf.

في عام 2015. وفي ليبيا، تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 24 في المائة في عام 2014 نتيجة لتفاقم العنف[17]. وشهد الاقتصاد ركوداً في الأعوام العشرين الماضية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة[18]. ووفقاً للتقديرات، بلغت الخسائر الاقتصادية الناجمة عن تصاعد الأعمال العدائية في غزة 1.7 مليار دولار في عام 2014[19].

وأدت الصراعات إلى تعطيل حركة التجارة، ما ألحق الضرر بالمنطقة كلها في ظل تدهور ثقة المستثمرين والمستهلكين. كما قُوّض التكامل التجاري الإقليمي، وهُدرَت منافع أخرى مثل النمو والتنوع الاقتصادي واستحداث فرص العمل[20].

وتعرضت الأموال العامة لضغوط شديدة نتيجة تراجع الإيرادات وتزايد ضغوط الإنفاق وانخفاض التمويل الخارجي. ففي اليمن، مثلاً، اتسعت فجوة العجز المالي من حوالي 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 إلى 11.4 في المائة في عام 2015، وتوقفت برامج الاستثمارات العامة[21]. وفي ليبيا، ارتفع العجز المالي من 43 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 إلى 75 في المائة في عام 2015[22]. وامتد أثر التحديات المالية إلى البلدان المجاورة، ولا سيما الأردن ولبنان، نتيجة ارتفاع الإنفاق على الخدمات الأمنية والأساسية لاستيعاب اللاجئين[23].

وأدت الصراعات والتهديدات الأمنية إلى ارتفاع الإنفاق العسكري، ما حوّل الموارد المالية عن استثمارات أخرى أكثر جدوى، مثل ضمان ظروف معيشية لائقة للسكان الأكثر ضعفاً. وفي عام 2014، بلغت نسبة الإنفاق العسكري 4.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وهي أعلى نسبة بين جميع مناطق العالم، وواصلت ارتفاعها في عام 2015 حيث بلغت 5.6 في المائة. وهي 2.6 مرات أعلى من النسبة المتوسطة التي سجلتها البلدان النامية[24].

كما شهدت المنطقة ظهور ما يُعرَف باقتصادات الحرب. ففي الجمهورية العربية السورية، تشير التقديرات إلى أن 17 في المائة من السكان العاملين يزاولون أنشطة اقتصادية مرتبطة بالصراع مثل بيع الأسلحة، وتهريب الأغذية والمنتجات الأساسية، وغيرها من الأنشطة الإجرامية. وتنتشر هذه الظاهرة بنسبة أقل في العراق، وليبيا، واليمن[25].

17 https://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2016/sdn1608.pd.

18 Women's Centre for Legal Aid and Counselling, WCLAC (2015a). Economic monitoring report to the ad hoc liaison committee, 19 April. Working Paper 96601, World Bank, Washington.

19 دولة فلسطين. اللجنة الوزارية لإعادة إعمار غزة، إطار تقييم الاحتياجات والتعافي من أجل إعادة إعمار غزة (آب/أغسطس 2015).

20 World Bank, Economic Effects of the Syrian War and the Spread of the Islamic State on the Levant, 2.

21 http://www.worldbank.org/en/country/yemen/publication/ Yemens' Economic Outlook- Spring 2016 economic-outlook-spring-2016.

22 http://www.worldbank.org/en/country/yemen/publication/ Libya's Economic Outlook – Spring 2016 economic-outlook-spring-2016.

23 IMF, 2016, The Economic Impact of conflicts and the Refugee Crisis in the Middle East and North Africa. https://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2016/sdn1608.pdf.

24 الإسكوا، آذار/مارس 2017، ورقة معلومات أساسية؛ بالاستناد إلى بيانات معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام.

25 "مواجهة التشظي"، المركز السوري لبحوث السياسات.

التماسك الاجتماعي

قوّضت الصراعات الثقة بمؤسسات الدولة وشرعيتها[26]، وقضت على التماسك الاجتماعي في المنطقة، ما عمّق الانقسامات على أساس الدخل والانتماء العرقي والقبلي والسياسي والطائفي[27]. وآثار هذه الانقسامات واضحة للعيان في الجمهورية العربية السورية، وليبيا، واليمن حيث تلاشى احتمال تشكيل حكومات وأنظمة سياسية موحدة وتحظى بتأييد واسع. ويتفاقم هذا الوضع بفعل انخراط الجهات من غير الدول في النزاعات المسلحة. وهي جهات تنشط عبر الحدود وتنتمي إلى عقائد مختلفة مثل التطرف الديني القائم على رفض الآخر. وأدت هذه الظاهرة إلى شرذمة المجتمع وعسكرته، وأسهمت في تفكيك الكيان الوطني. والجهات من غير الدول أو المليشيات تنبثق بمعظمها عن المجتمع المحلي، وتتشكل على أساس الانتماء العرقي أو الطائفي، وتتنافس على الموارد، وتسهم في إضعاف الولاء للدولة. كما تعيد إحياء دور القبائل والمذاهب، ما يدمّر المؤسسات العامة الشاملة. وفي ظل مؤسسات الدولة الغائبة أو الواهنة والحروب الأهلية المستعرة، كثُرَت المساحات الخارجة عن السيطرة والتي سرعان ما تحوّلت إلى بؤر للشبكات غير المشروعة والجماعات الإرهابية المتطرفة[28].

والتماسك الاجتماعي هو أيضاً على المحك في البلدان المجاورة. ففي لبنان، زعزعت أزمة اللجوء توازن القوى الهش على المستويين الاجتماعي والسياسي، وعمّقت الانقسامات الطائفية بين اللبنانيين، وأثارت الاستياء حيال اللاجئين السوريين[29]. ويتصاعد التوتر في المجتمعات المحلية الفقيرة التي تأوي نسبة عالية من اللاجئين والتي تشتد فيها الضغوط على الخدمات وأسواق العمل، والموارد المحدودة.

المناخ والموارد الطبيعية

تتسبب الضغوط المرتبطة بالمناخ والموارد الطبيعية بتفاقم هشاشة المنطقة الناجمة عن الصراعات. فالمنطقة العربية تسجل أصلاً أعلى معدل من حيث ندرة المياه[30]، وأعلى نسبة اعتماد على الواردات الغذائية[31]. وسبق لتغيُّر المناخ أن عرقل مسارات التنمية، وكان دافعاً هاماً وراء انعدام الاستقرار وتفاقم الهشاشة وانتشار الصراعات في كثير من أنحاء المنطقة[32]. وفي الجمهورية العربية السورية، قضى الجفاف الذي سبق الحراك الاجتماعي على سُبُل عيش أكثر من 20 في المائة من السكان الريفيين، فتسبب بتشريد ما يصل إلى مليون نسمة في الداخل، وبتفاقم أوجه الضعف الاجتماعي والاقتصادي. وأسهمت آثار تغيُّر المناخ أيضاً في انعدام الاستقرار

26 تظهر استطلاعات الرأي، مثل المسح العالمي للقيم، تدهور الثقة في العديد من بلدان المنطقة.

27 http://carnegieendowment.org/files/Arab_World_Horizons_Final.pdf.

28 الإسكوا، 2017، ورقة معلومات أساسية.

29 UNDP-UNHCR Joint Secretariat, 2015, "Regional trends and patterns of social cohesion": the impact of the Syria crisis on the social structures of countries affected", October.

30 يبلغ نصيب الفرد من المياه المتجددة في المنطقة 1,110 متر مكعب سنوياً، أي أقل بكثير من المتوسط العالمي الذي يبلغ 6,617 متر مكعب. كما تبلغ كلفة المشاكل المائية في المنطقة بين 0.5 و2.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً.

31 المنطقة العربية هي أكبر مستورد صافٍ للحبوب في العالم، وأكثر عرضة لتقلبات الأسواق العالمية والتغيُّرات البيئية مقارنة بالمناطق الأخرى. ويبلغ صافي واردات الحبوب في المنطقة حوالي 58.2 مليون طن متري، ويعتمد أكثر من 50 في المائة من استهلاك السعرات الحرارية على الواردات. وفي حال استمرت الاتجاهات الحالية، يُتوقّع أن يرتفع الاعتماد على الواردات بنسبة 64 في المائة بحلول عام 2030، وأن تبلغ الواردات 84 مليون طن متري.

32 تشهد المنطقة العربية ارتفاعاً أسرع في درجات الحرارة مقارنة بالمتوسط العالمي، وأصبح العديد من أنحائها بؤراً لمخاطر المناخ العالمي. ويمكن أن ترتفع الحرارة في المنطقة بدرجتين مئويتين بحلول عام 2030، وبأربع درجات مئوية بحلول عام 2100.

في السودان، والعراق، واليمن[33]. ولتغيُّر المناخ آثار غير مسبوقة تشتد وطأتها على أكثر السكان فقراً وضعفاً، ومن بينهم ملايين المشردين بسبب الصراعات.

وفي المناطق المتأثرة بالصراعات، تلوثت الأراضي والموارد المائية بالمواد السامة، ما يقوّض آفاق التعافي على المدى الطويل. كما تشهد المجتمعات المضيفة للاجئين أو النازحين تدهوراً في الأراضي، وتزايداً في انعدام الأمن المائي، وضغوطاً أخرى على النُظم البيئية المصابة أصلاً بالهشاشة. وبات أمن المياه وجودتها وإمكانية الوصول إليها من المسائل الملحة. وفي الأردن ولبنان، يؤدي تدفق أعداد هائلة من اللاجئين إلى استنفاد المياه الجوفية[34]. كما أن تزايد المنافسة على المياه والموارد الطبيعية الأخرى يؤجج العنف والاضطرابات.

33 http://www.undp.org/content/undp/en/home/blog/2016/10/12/The-nexus-of-climate-change-and-conflict-in-the-Arab-region.html. WANA Institute, 2015, The Correlates of Civil Conflict and Instability in the West Asia-North Africa Region "Knowledge from the region, action for the region, Conflict Resilience Model Background Paper.

34 Lebanon Environmental Assessment of the Syrian Conflict & Priority Interventions – September 2014 (MOE/EU/UNDP); Jordan, Ministry of Planning and International Cooperation, Comprehensive Vulnerability Assessment, 2016.